بيان

وفد جمهورية مصر العربية

أمام الدورة الرابعة والستين

للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

يلقيه

السيد الدكتور محمد شاكر المرقبي

وزير الكهرباء والطاقة المتجددة

21 سبتمبر 2020

—

السيدات والسادة

أود بداية أن أتوجه بالتهنئة للسيد السفير عز الدين فرحان، المندوب الدائم لدولة المغرب الشقيقة، لانتخابه رئيساً للدورة الرابعة والستين للمؤتمر العام متمنيا له التوفيق والسداد، ومؤكداً على دعم مصر الكامل لإنجاح أعمال المؤتمر.

السيد الرئيس،

مع بداية عهد جديد في إدارة عمل الوكالة، أود التأكيد على حرص مصر على دعم المدير العام "رافائيل جروسي" للاضطلاع بمهامه، وهو ما انعكس فى المبادرة بتوجيه الدعوة للمدير العام لزيارة مصر فور توليه مهام منصبه وترتيب لقاء له مع السيد رئيس الجمهورية، ومناقشة سبل التعاون المشترك في مجال تحقيق أهداف الوكالة.

السيد الرئيس،

إن الظروف الراهنة التي ترتبت على جائحة كورونا قد فرضت واقعاً مغايراً وتحديات جديدة استلزمت إعادة ترتيب الأولويات في التعامل مع الوكالة خلال الأعوام المقبلة.

وتقدر مصر أن التعاون الفني في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يجب أن يكتسب أهمية خاصة تتجاوز إطاره التقليدي بين دول مانحة وأخرى متلقية، والسعى لتحقيق الشراكة الكاملة لتلبية احتياجات التنمية المستدامة للدول خاصة تلك التي عانت كثيرا من آثار انتشار الفيروس، وذلك عبر التطبيقات المتعددة للتكنولوجيا النووية.

ولا يفوتني هنا، أن أعبر عن التقدير لجهود المدير العام في مساعدة الدول الأعضاء على التصدي لتداعيات جائحة كورونا، وترحيبنا بمبادرة "زودياك" التي تهدف إلى استخدام التطبيقات النووية الحديثة للتصدي المبكر لهذه النوعية من الأمراض.

يقودنا ما سبق إلى إعادة تأكيد التزام مصر الكامل بسداد مساهماتها المالية بصندوق برنامج التعاون الفني، وذلك في إطار اقتناع راسخ بأهمية توفير الموارد اللازمة لعمل الصندوق لضمان استمرار فعالية برنامج التعاون الفني وتمويل أنشطته.

السيد الرئيس،

يعد تطبيق نظام الضمانات أحد أهم المسئوليات الأساسية التي تضطلع بها الوكالة، وتؤكد مصر دائما على التزامها الكامل بتعهداتها في هذا الشأن، ووفقاً لما تنص عليه معاهدة عدم الانتشار النووي التي نطالب مجدداً بأهمية تحقيق عالميتها.

واتصالاً بذلك نتوقع من المدير العام ألا يكتفي بإصدار تقارير نمطية إزاء سبل تطبيق القرار الصادر عن المؤتمر العام في هذا الشأن، وإنما طرح رؤية جديدة تساعد على تحقيق تقدم ملموس يراعي التطورات الأخيرة، خاصة في ظل نجاح الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية في الشرق الأوسط، وتطلعنا لعقد الدورة الثانية خلال الفترة المقبلة بمشاركة المدير العام.

واستمراراً لجهود مصر لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، ستطرح مصر مجدداً هذا العام مشروع قرار حول تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، دعماً للجهود المبذولة لتحقيق عالمية نظام الضمانات الشامل كخطوة أساسية لإنشاء المنطقة.

وفيما يتعلق بالأمن النووي أود التنويه إلى ما قدمته مصر من جهد للتوصل إلى توافق بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري للأمن النووي 2020، كما أود التأكيد على محددات موقف مصر من حيث مسئولية الدول فيما يتعلق بموضوعات الأمن النووي، وضرورة عدم فرض أي مشروطية على حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وأن يكون تمويل هذه الأنشطة من خلال المصادر الطوعية.

السيد الرئيس،

تواصل مصر تنفيذ برنامجها النووي السلمي الذي يستهدف بناء أربع محطات لتوليد الطاقة النووية، ولعل أحد أهم الخطوات التي تم إنجازها بنجاح هو استقبال مهمة الوكالة للتقييم المتكامل للبنية التحتية النووية، والتي عكس تقريرها النهائي التزام مصر بكافة معايير الوكالة في تنفيذ برنامجها النووي، وهو التقرير الذي لا نمانع التنسيق مع الوكالة لنشرة بما يعكس حرصنا على تبني مبدأ الشفافية.

وأخيراً، أجدد التهنئة السيد الرئيس، على رئاستكم للمؤتمر العام، وأنتهز الفرصة لتوجيه الشكر للمجموعة الأفريقية لاختيارها لمصر عضواً في مجلس المحافظين للعامين المقبلين، وتؤكد مصر أنها ستظل دائما داعمة للمواقف والرؤى الأفريقية والعربية داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وشكراً السيد الرئيس،